

اما لان ذنبه فاحش واما لانه قد خلق من الصنف المصنف
فان قيل اعنت النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا
 ونسبتين نسبتين وما نسبتين ثلاثا ونسبتين نسبتين و
 اعنت السيد عايشة بنسبها ونسبتين وعاشته
 كذلك واعنته محمد بن عبد الله بن علي واعنته حليم بن
 حزام عايشة بنسبها ونسبتين واعنته ذوالكامل
 الحريمي في يوم ثمانية الاق واعنته عبد الرحمن بن
 عوف ثلاثين الفارضي الا في ثلثي سنين وحشرنا
 معهم اجمعين واركب ثلاثه ممتنعة وعشيرة
 صبيحة وقد شرع في الركن الاول فقال **ويصح**
من كل مالك للرقيقة جازا التصرف في ملكه اهلا
 المنجوع والاولا مجتمعا راين وكميل ووي في كفارة
 الرمن موي ليه فلا يصح من غير مالك ولا اذن ولا
 من غير مطلق التصرف من صبي او مجنون ومجور
 عكسي عليه بفسخه او فسخه لامن مبهض مكان
 وعكسه بغير حق ونهضه الا كراه حتى في البيع شرط
 السنقة ويصح من سكران ومن كافر ولو هو يبا و
 يبيته ولا وه على عنة المسلم يبا اعنته مسلما
 ام كافرا ثم اسلم ولا يصح عنته كوفوف لانه غير
 ملوك ولا ان ذلك يبطل به حتى يقبضه المطرف
 ويصح بضمه مطلقا بصفتها كحقتة الوضوح وغيرها

كالندرية

كالندرية لانه من التوسعة لتحصيل الغربة واذا
 علف الاغنائ على صفة لم يملك الرجوع فيه الغول
 ويملكه بالتصرف كالبيع وقوه ولو باعته ثم اشتراه
 لم يقد الصفة ولو علفته على صفة بعد الموت ثم مان
 السيد لم يطل المصنفه بل يصح موقفا ولو اهد
 الناقية والركن الثاني العتق وبقتضه طه خبان
 لا يتعلق به حتى لا يدم غير عتقته بمنع بيعه كستولة
 وموجر بخلاف ما نقلت به ذلك كرمي على تفصيل
 وببائة وهذا المذكر لم يذكره المصنف ثم شرع في الركن
 الثالث وهي الصفة وهي اما صرح واملكتا بية
 وقد شرع في الفسخ الاول بقوله **ويصح العتق** اي بغير
بصريح لفظ **العتق** وال**التحرير** وان تصرف فيها كانت
 عتق او عتق او محررا او حرزك لو ورد معها
 في القرآن في السنة متكررين ويستوي في الفاضل
 الهازل والاطلاعب لان من لم يهاجدا واه الوضوح
 وعينه وكذا فك رقبته وخصه من كملوك الرقبته
 صرح في الاصح لو روده في القرآن **فروء** لو
 كان اسم الله قبل ارقا حرة فسميت بغيره
 فقال لها يا حرة عتقت ان لم يقصد الذم اليها
 الترخيم فان كان اسمها في احوال حرة لم يعتق الا
 ان تزلها العتق ولو اقرت بحرية رقبته حونا من

195